**لا مهل لرئيسي الجمهورية والحكومة في التكليف والتأليف حكومة التكنوقراط تبدأ برئيسها والحراك أمام تحديات**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهار31 تشرين الأول 2019 | 04:00

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnahar.news%2F1059405&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)

... وبعد، "انفرجت" جزئيا. تنفَّس الشارع قليلا ليدخل المرحلة الثانية من الحراك. وهنا التحدي الاكبر.

امام الانتفاضة متطلبات كثيرة، تبدأ بحكومة مستقلة متجانسة تفرض العمل، وصولا الى تصحيح الاعوجاج المالي والمسار الطويل من تراكمات الازمة، ولا تنتهي ربما بملفات القضاء والفساد.

ولعلّ ابرز تطور خرق الساحة امس، بعد استقالة الرئيس سعد الحريري، ما ادلت به النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون من ان ثمة "تعميما شفهيا مسربا قبيل منتصف الليل عن المديرية العامة لقوى الامن الداخلي بمنع المفارز والفصائل والمخافر في محافظة جبل لبنان، من الاتصال والتواصل مع القاضية عون لدى مراجعتها بشأن تحقيق او شكوى، والاستعاضة عنها بالمحامين العامين الاستئنافيين"، الامر الذي عدَّته القاضية عون منعاً لعملها. لا بل اكثر، هي عادت واكدت ان "كل الحراك غير مجدٍ اذا لم تكن هناك مؤسسة لتحاسب، وحتى المؤسسة ممنوعة وتتعرض للضغط لئلا تتجرأ على ملاحقة اي فاسد".

من هنا، تبدأ القصة، والا فان كل الحراك سيذهب سدى. وربما امام حكومة التكنوقراط ورشة حقيقية، من معالجة الوضع الاقتصادي – المعيشي، الى محاسبة فعلية للفاسدين لا تتوقف عند مظاهر وأشكال لا تفيد مثل رفع السرية المصرفية او استعادة الاموال المنهوبة.

واذا كان ينبغي للمعركة اليوم ان تتجه نحو فتح ملفات جدّية، ليتمكّن القضاء من العمل بعيدا من السياسة، والاهم بعيدا من تصفية الحسابات السياسية في هذا الوقت، فان مسار العمل السياسي يتطلّب سرعة.

والسؤال: هل ثمة مهلة تقيّد رئيس الجمهورية من حيث تحديد موعد لاجراء الاستشارات النيابية، بعدما قبل بالامس استقالة رئيس الحكومة وباتت حكومة تصريف اعمال؟

الدكتور عصام اسماعيل يجيب "النهار": "لا مهلة، انما في الوقت نفسه، لا يجوز التأخير".

... وبعد. التسوية الرئاسية سقطت، فأي شكل سيكون للحكومة المقبلة: تكنوقراط، حياديون مستقلون، والاهم، هل من مهلة تقيّد رئيس الحكومة في التأليف؟

في الدستور "لا مهلة لرئيس الحكومة ايضا". ويقول اسماعيل ان "الدستور لم يحدد مهلة لانه اعتبر ان متولّي السلطة هم حكماء ويقدّرون مصلحة البلد، وهذا الامر لا يحتمل المهل، اي انه مسار فوري".

وهل وزراء "القوات اللبنانية" الذين سبقوا باستقالاتهم استقالة رئيس الحكومة، يعتبرون بمثابة وزراء تصريف اعمال ايضا، ام تنطبق عليهم معادلة اخرى؟

المعادلة بسيطة: لأنه لم يصدر مرسوم بقبول استقالتهم سابقا، فانهم، وفق اسماعيل، تنطبق عليهم صفة تصريف الاعمال.

وهل يمكن ان يكون رئيس الحكومة حزبيا – سياسيا، ويرأس حكومة تكنوقراط بكامل اعضائها؟ منطقياً قد يعتبر هذا الامر غريبا. انما في الواقع السياسي اللبناني، تشير كل المعطيات حتى الساعة الى إعادة تكليف الحريري، لأن الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية تكون ملزمة، وقد تأتي بالحريري مجددا، كونه يحوز الاكثرية النيابية... الا اذا كانت ثمة مفاجآت.

اذاً، في الحالتين، لا مهلة، ويبقى التخوّف من ان يكون الوقت مفتوحا، وبالتالي تكون كل المسارات مفتوحة على كل الخيارات.

وللمصادفة، يبدو ان العدد 9 يرافق الحريري منذ زمن. وللتذكير، فان حكومته التي حملت عنوان "الى العمل" واعتُبرت حكومة العهد الاولى، ابصرت النور في 29 كانون الثاني 2019، بعدما اخذ فترة 9 اشهر ليتمكن من تأليفها، قبل ان يعود ويقدم استقالته في 29 تشرين الاول 2019. اي انه مكث رئيساً للحكومة 9 اشهر ايضا.

اليوم، هل سنأخذ كل هذه المهلة في بلد مأزوم وفي ظرف حساس؟.. ربما، من هنا يبدأ التحدي الاول للحراك.